النقد النحوي في شروح سيبويه قضايا نقدية في الفعل المضمر أنموذجاً

د. أسعد خلف العوادي

نبيل هادي جابر الحجامي

جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

dr.Asaad.Khalaf.Alawadi@utq.edu.iq

الملخص:

يعدُّ النقد النحوي ضليع للنحو العربي، فقد رافقه منذُ نشأته، ومنذُ بدأ تقعيد النحو من قبل النحويين بدأ معه النقد، وكان النقد في شروحَ كتاب سيبويه قد تناول ابرز القضايا النحوية، وهذه الشروح التي تناولت الإضمار ، والحذف وغيرها من القضايا، وكان ابرز المعالم في تلك الشروح هو الردود والنقد على كثير من المسائل التي اختلف العلماء فيما بينهم عليها ، نظرا لاختلاف توجهاتهم واختلاف مدارسهم مما حدا بهم نحو طرح الآراء على كل مسألة بحسب قناعة كل فريق منهم معتمدين في ذلك على أصول وقواعد نحوية ، كانت السبب في ظهور النقد النحوي.

الكلمات المفتاحية: (النقد النحوي ، الفعل ، الإضمار، المحذوف).

Critical issues regarding the implicit or deleted verb

Dr. Asaad Khalaf AlAwadi

Nabil Aade Jaber Hijami

Dhi Qar University / College of Education for Human Sciencs

Abstract:

The grammarian is considered to be well-versed in Arabic grammar, and he has accompanied it since its inception, and since the construction of grammar by grammarians began, criticism has begun from it, and criticism in the explanations of Sibawayh's book has highlighted the reason for grammar, and thus the explanations that showed implicitness, and the deletion of other things, and the most prominent thing in that was Explanations are responses and criticism to many issues on which scholars differ among

themselves, due to their differences and the differences in schools, which led them to present opinions on every issue according to the conviction of each group of them, relying in doing so on grammatical principles and rules, and this was the reason for the emergence of grammatical criticism.

Keywords: (grammatical criticism, verb, implication, deletion).

أولا - الفعل المضمر بعد (يا):

اختلف النحويون في العامل الذي ينصب الاسم المنادى ، وذهبوا الى ثلاثة مذاهب وهي:

الاول : ذهب سيبويه والمبرد على أن العامل في نصب المنادى هو فعل محذوف تقديره " أدعو أو أريد أو أنبه " ، ويكون الفعل والفاعل مقدرا لا غير(١).

الثاني : وذهب فريقٌ من النحويين البصريين الى أن الاداة التي حلت محل الفعل ، ودلت على معناه ، فالأداة عند هذا الفريق هي الناصبة للفعل، وليست الفعل المضمر هذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي (٢).

الثالث : وذهب الفريق آخر إلى أن أدوات النداء أسماء أفعال عاملة وهي بهذا الاعتبار الناصبة للمنادى (٣) .

ويعلل أبو البقاء العكبري السبب الذي دفع النحويين إلى تقدير فعل مضمر نحو : " أنادي ، وأدعو ، وأنبه " ، وذلك لأن " يا " حرف ، والأصل في الحروف ألا تعمل ، ولأنها لو عملت لكان لشبهها بالفعل ، وشبهها بالفعل ضعيف لقلة حروفها لاسيما الهمزة التي هي على حرف واحد ، فتعين أن يكون العامل فعلاً . لكنه استغني عن إظهاره لدلالة " يا " عليه (٤) .

والبصريون يذهبون إلى أن المنادى ينتصب بفعل مضمر إضمارا لازما طلبا للخفة ، ونابت أداة النداء مكانه ، يقول أبو بركات الأنباري : ((ذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدر ، والتقدير فيه : " أدعو زيداً وأنادي زيداً " وذهب آخرون إلى أنه منصوب بـ " يا " ، لأنها نابت عن : "

أدعو أو أنادي " على أنه تجوز فيه الإمالة فتقول : " يا زيدُ " والإمالة لا تجوز في الحروف ، إلا أنه لما قام مقام الفعل جازت فيه)) [٥].

ويرى السيوطي (٩١١) : إنما وجب إضمار الفعل العامل في المنادى ، هو كثرة الاستعمال، ولما كان كثير الاستعمال استغنوا عن الفعل طلبا للخفة [٦] .

واعترض بعض النحويين على إضمار الفعل ، ويرون أن الفعل إذا كان محذوفا في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى ، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ؛ ألا ترى أنهم يقولون : " الذي في الدار زيد " وأصله " الذي " استقر أو ثبت في الدار زيد " ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ، ولا أزال غرضا ، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء ؛ ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل : " أدعو زيدا " ، و " أنادى زيدا " لاستحال أمر النداء قصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب [٧]، والجملة الخبرية فهي الجملة التي تحتمل الصدق والكذب في حد ذاتها من غير الالتفات إلى قائلها من حيث كونه صادقاً أو كاذباً[٨] .

وإما بعض النحاة فقد احتاطوا على حذف الفعل ، فجعلوه فعل مقدر يمتنع ظهوره في النداء ، وعدم التلفظ به ، وأصْلَ المُنادَى المفعولية على تقدير" أدْعُو أَو أُريدُ " إلا أنهم تركوا اظهار هذا الفعل، وجَعَلُوا " يا " تنوب عنه لدلالته عليه، وكان في ذلك احْتِصَارُ وَرَفْعُ لبس ، إذ لو قِيلَ : " أدْعُو زَيداً ، أو أُريدُ زَيْداً"، لجاز أن يظن بالمتكلم أَنَّه فَصَ الاخبار بدعائِهِ " زَيْداً " فما يستقبل ، لأنَّ أَفْعل لا يختص بالحالِ بَلْ يَكونُ مُشْتَرَكاً بَيْنَهُ وَبَينَ الاستقبال ، فَلَمَّا كَانَ كذلك التزم تركُ اظهار هذا الفِعْلِ [٩]، وجُعِل " يَا " كَالنائب عَنهُ ، فَصارَ قولُكَ : يا عبدَ اللهِ ، يعيدُ في أَنَّكَ في حال دُعائِه وأن في نفْسِكَ ارادةً مُتوجهة اليه ، وقَصْداً مُختصاً بهِ، وهذاَ ما قصده سيبويه بأنَّ الأَصْلَ أنْ تقول : " يا إياكَ أعْني " ، فعنى هَذَا أنَّ المُنَادَى منصوب ومُخَاطَب ، فالأَصْلُ أنْ يُؤْتَى بالضمير المنصوب ، الذي هو ايّاكَ الا أنَّ الاسم الظاهر نحو عَبْدِ اللهِ قامَ مَقامَهُ ، وَنَابَ يَا عَنِ الفِعْلِ النَّاصِبِ لَهُ، وكأنه جَمَعَ بَيْنَ يا وبين

أغني ليَجْعَلَ " يا " دَليلاً على كونِ المُتكلّم في حَالِ الدّعاءِ، وتنبيهاً على ذلكَ ، غَير انهم اختصروا فأضمروا هذا الفعل اضماراً لازماً، وصَارَ يا كالعوضِ منه [١٠].

والنقد النحوي في هذه المسألة ، هو النقد الذي ذكره علي الرماني بأن السراج (٣١٦ هـ) قد خالف سيبويه في مسألة تقدير الفعل المضمر والذي أوجب النصب في الاسم المنادى ، فقولك : " يا عبدالله " على تقدير فعل " يا أريدُ عبدَ الله " وهذا ما ذهب إليه سيبويه ، أي إذا قال : " يا عبدَ اللهِ " فيدل على أنه يريد عبدَ اللهِ " .

إذ قال الرماني : ((**وخالف ذلك السراج ، لأن هذا التقدير يوجب أن يكون النداء خبرا ، إذ " أريد عبدَ اللهِ " خبر ، وليس الأمر كذلك بإجماع ، أن النداء ليست بخبر فعدل عن هذا التقدير لهذه العلة**)) [١١] .

ويتبين مما ذكره الرماني من أن ابن السراج قد وجه نقدا لسيبويه ، وخالفه في مسألة تقدير الفعل ، لأن تقدير الفعل يجعل النداء خبرا ، ألا ترى أنه لو قدر إظهاره فقيل : " أدعو زيدا و أنادى زيدا " ، لاستحال أمر النداء فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب والنداء كلام لا يحتمل الصدق ولا الكذب [١٢].

وهذا نص كلام ابن السراج في أصوله : ((وينبغي أن تعلم أن حق كل منادى النصب من قبل أن قولك : " يا فلان " ينوب عن قولك : " أنادى فلانا " ، لأن قولك : " يا "هو العمل بعينه وأنه فَارقَ سائر الكلام ، لأن الكلام يغنى عن العمل ، وهذا العمل فيه هو اللفظ ، فإن قلت : " ناديت زيداً" بعد قولك : " يا زيدُ " فهو مثل قولك : " ضرْتُ زيدًا " بعد عملك به ، فتأمل ذلك من منفرد في هذا الباب))[١٣] .

وقد رد الرماني على رأي ابن السراج الذي ذكره في شرحه للكتاب ، وكان رده على صيغة سؤال وجواب ، إذ طرح الرماني سؤالا عليه : فما تقدير العامل في نصب المنادى ؟ فذكر الرماني كلام ابن السراج والذي يذهب فيه الى أن تقدير الفعل يجعل النداء خبرا ؛ ألا ترى أنه لو قدر إظهاره فقيل :

" أدعو زيدا " و " أنادى زيدا " ، لاستحال أمر النداء فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب والنداء كلام لا يحتمل الصدق ولا الكذب [١٤] .

وقاس الرماني هذا التقدير الذي قدره ابن السراج بالمصدر الذي يكون أصل للأفعال ، ويؤخذ منه فعل على جهة الخبر ، وفعل ليس بخير كفعل الأمر ، فكذلك يمكن أن يؤخذ منه فعل ليس بخبر يدلّ على النداء ، وذلك أن الإرادة يؤخذ منها " أراد " وهو خبر ، ويؤخذ منها فعل ليس بخير يدل على النداء ويكون على بعض أبنية الأفعال كأنه في التمثيل وإن لم يتكلم به ، على هذا المعنى " يا " راد عبد الله فيكون " راد " يدل على النداء كما يدل " أرد " على الأمر ، وإن لم يستعمل ذلك الفعل على هذا المعنى ولكنّه مدلول عليه ، وإن كان قد أهمل للاستغناء بـ "يا " استغناء لازماً حتى يسقط بمثل ما سقط الفعل / في هذا الباب وهو الكثرة إلى حد يصير المعنى به أظهر وهو أخف ولم يحتج إلى فعل بهذه المنزلة يذكر في غير باب النداء فخرج من الكلام رأسا ولم يخرج لأنه يحتاج إليها في كلام آخر وإن استغنى عنه في هذا الكلام [١٥].

ويرى الرماني بأن المحتج لرأي سيبويه في مسألة الفعل المقدر ، بأن الفعل إذا لزم حذفه صار المعنى دلالة التضمين ، لأن يدل على معناه دون ذكر اللفظ الموضوع له ، فيخرج عن معنى الخبر لهذه العلة ، ولا يجوز أن يكون النداء على معنى الخبر ، وعلة ذلك لا يمكن التصريح بلفظ الفعل وأحتج بقولهم : " يا إياكَ أعني " من جهة أنه بمعنى النداء [١٦].

ومن يراجع رأي ابن السراج الذي اورده في الأصول ، يتبين له أنه يرى أنَّ العامل في المنادى هو الحرف " يا " ، وهو ينوب عن الفعل " أنادي " ، وهذا ما وافق رأي سيبويه والمبرد واللذان يران بأنه المنادى ينتصب بالفعل المتروك إظهاره [١٧] ، فلكثرة الاستعمال حذفوا الفعل وصار " يا " بدلا عنه .

ثانيا: الفعل المضمر بعد (إنْ) الجزائية :

يحذف الفعل كثيرا في كلام العرب ، عند انكشاف المعنى وأمنُ اللبسِ ، وقد يضمر في الكلام كإضماره في باب الإغراء والتحذير[١٨]، على ألا يكون حذف الفعل مع فاعله ، فيندرج ضمن حذف الجملة ، ولكن المقصود هنا ، هو حذف الفعل الشرط وحده مع بقاء الفاعل أو المفعول به في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[النساء : ١٧٦]، فالتقدير : " إنْ هلكَ أمرؤ هلكَ "[١٩] .

وقد نصَّ سيبويه في كتابه على حذف فعل الشرط في قوله : ((هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ، وذلك قولك : الناسُ مجزيون بأعمالِهم إن خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌ ، والمرؤ مقتولٌ بما قتل به إنْ خنجرًا فخنجرٌ، وإنْ خيرًا فخيرٌ ، وإن شرًّا فشرٌ كأنَّه قال : إن كان الذي عمل خيرًا فخيرٌ ...)) [٢٠] .

فتقدير فعل مضمر بعد " إنْ " لابدَّ منه ، لأنَّهُ لا يرتفع شيء بعد " إنْ " ولا ينتصب إلا بفعل ، لأنَّ " إنْ " من الحروف التي يبنى عليها الفعل[٢١] ، ولا يجوز أن يضمر الفعل بعد أخوات " إن " في الجزاء لأنَّها تشترك في غير الشرط كمجيئها للاستفهام[٢٢]، ويكون حذف الفعل واختزاله حذفا جائزا [٢٣].

وذكر ابن هشام أن حذف فعل الشرط وحده ، ويكون ذلك مشترطا فيه أمران : أن يدلّ دليلا عليه ، وكون الشرط واقعًا بعد الأداة " إلّا " ، نحو : " تُبْ وإلّا عاقبتك " أي وإلا تتبْ عاقبتك واستشهد بقول الشاعر :

فطلقها فلستَ لها كفءٌ وإلّا يعلُ مفرقَّك الحسامُ

أي : وإلا تطلقها يعلُ[٢٤].

وحكم حذف الفعل بعد (إنْ) فيه خلاف ، فمن النحاة من ذهب إلى أنَّه واجب ، إذ إنَّ الاسم يعرب فاعلا بتقدير فعل ، والفعل الظاهر تفسير للفعل المقدر، إذ قال الأزهري: فـ" أحد " فاعل فعل محذوف يفسره " استجارك " والتقدير: وإنْ استجارك أحد استجارك ، والحذف في هذه الصورة الأخيرة واجب؛ لأنَّ استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض. وتقدم الخلاف فيهما [٢٥].

ويكون جزم الفعل المذكور بعد إن جائزًا ، إذا فصل بينها وبين الفعل الظاهر في مثل : " إنِ اللهُ أمكنني من فلان فعلتُ ، و إن زيدٌ أتاني أكرمْتُهُ " ، وذلك معناه ، أنك أضمرت الفعل بين إن والاسم ، فتقدير الكلام ، " إنْ أمكنني اللهُ من زيدٍ "، ولكنه أضمرَ هذا الفعل وجاء بالفعل الظاهر لتفسير الفعل المضمر، وألم يضمرْ ، فلمْ يجزْ ؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بالفعل [٢٦].

وإما عن إعراب الاسم الواقع بعد " إنْ " فقد جعلها سيبويه اربعة وجوه في نحو قول هذبة :

فإنْ تكْ في أموالِنا لا نضق بها ذراعًا وإنْ صبٌّ فنصبرُ للصبرِ[٢٧]

والشاهد فيه حمل ما بعد " إنْ " على إضمار فعل ، مع جواز الوجه الاعرابية النصب والرفع فيه ، وتقدير الرفع : وقع صبرٌ ، وتقدير النصب : إن كان الذي وقع ويجب صبرًا[٢٨].

وأما أبو الحسن الأخفش فيذهب إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد " إنْ " يكون مرفوعًا على الابتداء ، و خبره الجملة الفعلية التي بعده ، فلا يكون هناك حذفٌ ، ولا تقديم في الجملة [٢٩]، كما أنَّه يتفق مع الكوفيين ، بعدم تخصص إن الشرطية بالجملة الفعلية[٣٠].

وقال أبو بكر الرازي (٢٥٠ هـ) : ((وَلا يجوز أن يرتفع بالابتداء ، لأنَّ من عوامل الفعل والفعل لا يدخل على غيره ، فأن قيل : لما كان التقدير ما ذكرتم، فما الحكمة في ترك هذا الترتيب الحقيقي ؟ قلنا الحكمة فيه ما ذكره سيبويه، وهو إنَّهم يقدمون الأهم والذي هم بشأنه ، أَعْنَى وَقَدْ بَيَّنَّا هاهنا أَنَّ ظاهِرَ الدلِيلِ يَقتضِي إِبَاحَةَ دَمِ المُشرِكِينَ، فَقُدِّمَ ذِكرُهُ لِيَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى مَزِيدِ الْعِنَايَةِ بِصَوْنِ دَمِهِ عَنِ الْإِهْدَارِ)) [٣١] .

وأما أبو سعيد السيرافي فقد ذكر في شرحه رأيًا للفراء في إعراب الاسم الواقع بعد " إن "في قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾[التوبة : ٦] ، فيقول: **وزعمَ الفرّاءُ أنّ " أحد " مرفوعٌ بالعائد الذي عاد إليه ، وهو ضميرُ الفاعل الذي فــي " استجارك "**[٣٢]، **وهو محور النقد في هذه الموضع** ، حيث ردَّ السيرافي رأيَ الفراء ، حول إعراب الاسم الواقع بعد إنْ التي هي للجزاء في قوله

تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾ [التوبة : ٦] ، إذ زعم الفراء أنَّ " أحدٌ " مرفوع بالعائد إليه ، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك وهو مذهب الكوفيين [٣٣] .

وقد ابطل أبو سعيد السيرافي هذا الرأي ، بقوله (**وهذا لا يصح**) ، وحجته في ذلك هو أنك إذا رفعناه على العائد ، فقد جعلتَ " استجارك" خبرًا لـ" أحد " وصار الكلام كالمبتدأ والخبر ، ولا يجوز أن يكون بعد " إنْ " مبتدأ وخبر[٣٤]، ومذهب البصريين أنَّ الاسم يرتفع على الفاعلية بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر، قال الأزهري: فـ(أحد) فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير: وإنْ استجارك أحد استجارك. والحذف في هذه الصورة الأخيرة واجب ؛ لأنَّ استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض. وتقدم الخلاف فيهما[٣٥].

ثالثا : العامل في التحذير :

التحذير : هو ((تنبيه المخاطب على أمر مكره ليتجنبه)) [٣٦] .

وقال سيبويه : ((وذلك قولك : إذا كنت تحذر : إياكَ ، كأنك قلتَ: إياك نحْ وإياكَ باعدْ ، ومثله أن تقول : نفسَك يا فلان أي اتقْ نفسَك))[٣٧].

و يستند التحذير إلى ثلاثة أركان وهي : المحذَر والمحّذِر والشيء المحذَّر منه [٣٨]، وتأتي صيغته على ضربين :

١ ـ ذكر المحذر مع المحذر منه ، نحو: " إياكَ والغيبةَ " و " يدك والسكينَ "، والمحذر أما أن يكون الضمير إيا للمخاطب ، أو يكون من الأسماء المضافة إلى ضمير الخطاب الكاف نحو : يدك ونفسك إلخ ... ، ثم يأتي المحذر منه مسبوقً بـ" الواو" أو بـ" من" نحو : " إياك والنميمةَ " أو " إيك من النميمةَ " وعند سيبويه لا يمكن الاستغناء عن الواو ومن فيما مثلنا .

٢ ـ ذكر المحذر منه مكررًا أو غيرَ مكررٍ : نحو : "الغيبةَ الغيبةَ " ، و " الغيبةَ "، فهذه الألفاظ وردت مكررة أو غير مكررة [٣٩].

وجوه إضمار فعله :

وذهب النحاة إلى أنَّ إضمار الفعل في باب التحذير على ثلاثة أحكام :

الوجه الأول : يكون إضمار الفعل وجوبا ويمتنع إظهاره ، ويكون ذلك مع " إ يا " مطلقا ، نحو : " إياك والشرَّ " ، فالناصب لـ" إياك " هو فعل مضمر وجوبًا تقديره أحذر أو باعدْ [٤٠]، نحو قول الشاعر :

إيَّاكَ إيَّاكَ المراءِ فأنَّهُ إلى الشرِّ دعاءٌ وللشرِّ جالبُ[٤١]

ومع الاسم المحذر منه المكرر ، نحو قول الشاعر :

أخاكَ أخاكَ من لا أخَ لهُ كساعٍ إلى الهيجاء بغير سلاح[٤٢]

ومع المعطوف نحو قوله تعالى : ﴿**فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا**﴾ [الشمس : ١٣].

وبين الرضي (٦٤٦ هـ) علة وجوب الحذف بقوله : ((إنَّما وجب الحذف لأنَّ القصد هو أن يفرغ المتكلم سريعًا من لفظ التحذير ، حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور ، لأنَّ لم يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يقع، وهو المعطوف في مثل : إياك والأسدَ ، وهذا يعني أنَّ التحذير لا يحتمل تطويل الكلام، لئلا يقع المحذور قبل تمام الكلام))[٤٣].

الوجه الثاني : ويكون إضماره ممتنعًا ، وذلك عندما تقول : زيد مبتدئا دون حال أو مناسبة حاضرة لأنَّ المخاطب لا يدري أي فعلا أضمرت .

الوجه الثالث : وهو جواز الإضمار والإظهار ماعدا الوجهين يكون الإضمارُ جائزًا[٤٤]، نحو قول الشاعر :

خلَّ الطريقَ لمن يبني المنارَ بهِ وابرز ببرزةً حيثُ اضطرك القدرُ[٤٥]

فقد اظهر الفعل " خلَّ " في جملة التحذير ، " خلَّ الطريقَ " .

والنقد النحوي الذي وقع في هذه المسألة ، جاء في محورين :

المحور الأول : النقد النحوي الذي وجهه أبو سعيد السيرافي والذي ذكر في شرحه إذ نقد رأيًا للفراء في إعراب الاسم الواقع بعد " إن "في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[التوبة : ٦] ، فيقول: وزعمَ الفرّاءُ أنّ " أحد " مرفوعٌ بالعائد الذي عاد إليه ، وهو ضميرُ الفاعل الذي في " استجارك "[٤٦]، وهو محور النقد في هذه الموضع ، حيث ردَّ السيرافي رأيَ الفراء ، حول إعراب الاسم الواقع بعد إنْ التي هي للجزاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة : ٦] ، إذ زعم الفراء أنَّ " أحدٌ " مرفوع بالعائد إليه ، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك وهو مذهب الكوفيين[٤٧] .

وقد نقد أبو سعيد السيرافي هذا الرأي ، بقوله (**وهذا لا يصح**) ، وحجته في ذلك هو أنك إذا رفعناه على العائد ، فقد جعلتَ " استجارك" خبرًا لـ" أحد " وصار الكلام كالمبتدأ والخبر ، ولا يجوز أن يكون بعد " إنْ " مبتدأ وخبر[٤٨]، ومذهب البصريين أنَّ الاسم يرتفع على الفاعلية بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر، قال الأزهري: فـ" أحد " فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير: وإنْ استجارك أحد استجارك ، والحذف في هذه الصورة الأخيرة واجب ؛ لأنَّ استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض. وتقدم الخلاف فيهما[٤٩].

المحور الثاني : هو النقد الذي وجهه أبو سعيد السيرافي الى بعض النحويين ((هذا الذي ذكره سيبويه من إضمار الفعل صحيح ، وبعض النحويين يأباه ، ويزعم أنه لا مضمر ينصبه ، وكذلك يزعم في قولنا : " خلفتَ زيد " ، أنَّ " خلفك " ينتصب لا بإضمار فعل ولكن بمخالفته ما بعده **وهذا كلام فاسد**)) [٥٠].

وقوله بعض النحويين يقصد الكوفيين ، وهذا هو رأيهم ، إذ يزعمون بعدم وجود فعل مضمر ينصب "خلفَكَ "، في قولنا : " خلفك زيدٌ " ، فقد انتصب بالخلاف وليس هناك فعل مضمر أو مقدر ، فرد عليهم السيرافي وقال : (**هذا الكلام فاسد**)[٥١].

وحجته في ذلك ، بأن لابدَّ من وجود عامل مضمر أو مظهر ، ولا تنصب الألفاظ إلا بناصب ينصبه ، ويرى أنَّ الفعل لا يحسن إظهاره ، والعرب اكتفتْ بـ" إياك " وكان موضعها غير مشكل [٥٢].

وعند الكوفيين الخلاف : هو عامل من العوامل المعنوية ، وهو عندهم يعمل الرفع في موضع واحد ، ويعمل النصب في عدة مواضع ، والناصب في مثل : زيدٌ خلفَكَ ، و " خلفَكَ زيدٌ "، هو الخلاف ، فـ" خلفَك " انتصبت بخلاف الأول ، فإذا قلت : " زيدٌ أخوكَ "، فـ" زيدٌ هو أخوكَ " فكل واحد منهما رفع الآخر، وإذا قلت : " زيدٌ خلفَكَ فأن خلفَكَ " مخالف لـ" زيد " ، لأنَّه ليس إياه فأنتصب بالخلاف ، وهذا القول يفسده النحاة البصريين وذهب مهم في ذلك ثعلب (٢٩١ هـ) [٥٣] .

ويقولون : لوكانَ الخلافُ يوجبُ النصبَ لانتصبَ الأولُ كما انتصبَ الثاني، ويمكن أن يكون الخلاف بين اثنين نحو قولك : " زيدٌ خلفَكَ وعمرو " ، فإذا كان الإعراب بالنصب على الخلاف ، لقلنا : زيدٌ خلفَكَ وعمرا ، ويذهب البصريون إلى أنَّ الناصب هو فعل مضمر، والتقدير : هو زيدٌ استقرَ خلفَكَ ، فانتصب الظرف بالفعل المضمر " استقرَ "[٥٤] .

ويضيف السيرافي في نقد وإفساد لرأي الكوفيين ، بأنَّ أصل زيدٌ خلفَكَ ، هو في خلفِكَ ، والعلة في ذلك ، هو أن الظرف اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يقصد فيه معنى " في" ، وفي حرف جر ، ولابدَّ له من شيء يتعلق به ، لأنَّه حروف الجر دائمًا متعلقة ، ودخولها لربط الأسماء بالأفعال ، فيدلُّ ، في قولنا : " زيدٌ خلفَكَ " ، " زيدٌ استقر في خلفِكَ " ، ثم حُذفَ الحرف ، فاتصل الفعل بخلفِكَ وهو ظرف فنصبه ، فأصبح الفعل استقر مقدرا مع الظرف ، كتقديره مع الحرف[٥٥].

ويقدر بعض النحاة البصريين ، اسم الفاعل مستقر في مثل هذه الحالة التي درسناها ، وهو أولى من الفعل ؛ لأنَّ اسم الفاعل اسم ، ويمكن أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم أصل والفعل فرع منه ، فلما وجب التقدير واحدا منهما ، فيكون تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[٥٦].

الأفعال المتعدية إلى أكثر من مفعول :

الأفعالُ المتعديةُ إلى ثلاثةٍ مفاعيل سبعةٌ ، نقلت منها اربعة أفعال بالهمزة : أعلمت ، وأريت ، وأخبرت ، وأنبأت ، وثلاثة منها نقلت بتضعيف العين ، هي : خبّرت ، وحدّثت ، ونبّأت، فتعدت " بالنقل إلى ثلاثة مفعولين ، وأما " أعلم و أرى " فمنقولان بالهمزة من المتعدي إلى مفعولين[٥٧]، واختلف النحويون في بقية أفعال القلوب ، فذهب أبو الحسن الأخفش أنَّه يقال : " أَظْنَنْتُ زيدا عمرا منطلقا " ، و" أَخَلْتُ بكرا خالدا ذاهبا " ، و" أَحْسَبْتُ محمدا بشرا عالما " ، و" أَوْجَدْتُ ، و سعيدا أباك منطلقا " ، و" أَزْعَمْتُ أبا عبد الله أخاك سائرا " ، فتعدى بالهمزة قياسا على " أعلم وأرى " [٥٨].

وجاء في الكتاب ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذى قبله في المعنى))[٥٩] ، أي اتساع معنى الفعل المتعدي إلى مفعولين ليتعدى إلى ثلاثة .

وذلك قولك : " أعلمتُ زيداً قائماً العلمَ اليقين إعلامًا " ، و " أرى الله بشرًا زيدًا أباك" ، و" نبأتُ زيدًا عمرًا أبا فلان " ، و" أنبأتُ زيدًا عمرًا خيرًا منكَ " [٦٠]، وهو من باب الفعل المتعدي إلى مفعولين ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولًا بأنَّه كان يعلم فجعلَ غيره أعلمه[٦١]، على باب السعة في المعنى وتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بهمزة التعدية [٦٢].

وقال أبو علي الفارسي : ((وهذا الباب منقول بالهمزة ، أو بتضعيف العين في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ، أو لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر))[٦٣] .

وذكر الصفار أنَّ تمثيل سيبويه بـ " أعلمتُ هذا زيدًا قائماً العلمَ اليقينَ إعلامًا " ، أنَّه جاء به لِيرينا تعدي الفعل أعلمَ بعد استيفائه مفعولاته الثلاثة ، و" علمَ اليقينَ " هو مفعول به رابع للفعل " أعلمَ "، والدليل على ذلك هو أنَّ علمٌ ليست مصدرا للفعل أعلم [٦٤] .

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أنَّ " العلمَ " مصدر و" اليقين" نعت له، وإعلامًا مصدر أيضا ، فجاء بمصدرين الأول العلم فيه فائدة ليست في الفعل ، والثاني إعلامًا وهو مصدر مؤكد لفعله اعلمَ وهو بمعناه[٦٥].

واختلف النحويون في اتساع الفعل المتعدي لثلاث مفاعيل كالآتي :

الأول : جواز اتساع العامل سواء أكان الفعل متعديا لثلاثة مفاعيل أم لمفعولين أم لمفعول واحد أم كان لازما وهذا هو مذهب سيبويه وتبعه الأخفش ، فاذا كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ثم جئت بالظرف ومنهم من أجاز ذلك لأنَّه لا يخرج عن حكم الظرفية بدليل جواز تعدى الفعل اللازم والمنتهى في التعدي إليه فاعرف ذلك(٦٦).

ورد ابن مالك في شرح التسهيل هذا المذهب بأن قيل : حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه ، وما يتعدى إلى مفعول واحد بما يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، وليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيقاس عليه ذلك(٦٧).

الثاني : جواز الاتساع في الفعل اللازم والمتعدي لمفعول واحد والمتعدي لمفعولين ولا يجوز ذلك مع المتعدي لثلاث مفاعيل وهذا رأي أبو علي الفارسي وابن عصفور والصفار ومن تبعهما ، فمن النحويين من يأبى الاتساع في الظرف حينئذ لأنَّ الثلاثة نهاية التعدي وليس وراءها ما يلحق به (٦٨) .

والنقد النحوي في هذه المسألة ، هو النقد الذي وجهه أبو علي الفارسي ، الى رأي أبي بكر ابن السراج، في أتساع الفعل الذي يتعدى الى ثلاث مفاعيل والذي ذكره الفارسي في التعليقة إذ قال : ((قال أبو بكر : يجوز الاقتصار عندي على المفعول الأول في هذا الباب من حيث جاز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله في قولك: " رأى زيد " ، لأن المفعول الأول في هذا الباب هو الفاعل في الباب الذي قبله ، فمن حيث جاز الاقتصار على الفاعل قبل أن تنقل الفعل إلى " أفعل " جاز الاقتصار على المفعول الأول كما تقول يا سارقَ الليلةِ)) (٦٩) .

أي يجوز الاقتصار على المفعول الأول كما كان يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعول ، وكذلك الفعل الذي تعدى الى مفعوله بهمزة التعدية " أفعل " فإذا كان متعديا لواحد صار متعديا لمفعول واحد الى أثنين والمتعدي إلى الأثنين إلى ثلاثة فيجوز عنده " عّلمَ زيدُ " ، فأقتصر على الفعل ويجوز القول : " أعلمَ اللهُ زيدًا " ولكن لا يجوز أن يقتصر على المفعول الثاني في هذا الباب لأن كان المفعول

الأول قبل دخول همزة التعدية فقولك ظننتُ زيدًا منطلقًا ، فلا يمكن الاقتصار بقولك ظننتُ زيدًا ، لأنه ربما الشك كان في المفعول الثاني منطلقًا [٧٠].

وقد رد ابو علي بقوله لا يجوز الاقتصار فيما ذكره ابن السراج "يا سارقَ الليلةِ " لأنها غير ظرف بل هي مفعول به ثان .

وقد ورد نقد آخر في هذا الباب ، إذ انتقد الصفار في شرحه للكتاب أبا علي الفارسي بقوله في إعراب " علم اليقين " فيرى الفارسي أنَّه إذا بطلَ إعراب " قائمًا " حال ، فيعرب مفعولا ثالثًا ، وبذلك يكون إعراب " العلمَ اليقينِ " في "أعلمتُ زيداً هذا قائماً العلمَ اليقينَ إعلامًا " ينتصب على المصدر ، وإعلاما هو تكرار للمصدر وكأنه قال : " أعلمَ اللهُ زيدًا كذا قائمًا " فقد تضمن الفعل على تقدير فعل مضمر [٧١].

وقد ذكر القاسم البطليوسي الصفار في شرحه أنَّ أبا الفتوح بن فاخر (٦٣ هـ)[٧٢]، " **قد رد هذا القول** " ، وعلته في ذلك هو أنَّ الفعل المضمر في الخبر لابدَّ له من دليل ، لأنَّ الألفاظ في اللغة إذا حذفتْ فلابد لها من دليل يبينها في المعنى ، وهذا الفعل الذي قدره الفارسي ، لا دليل عليه لأنَّ أعلم لا تدلّ على العلم[٧٣] .

ويذهب الصفار مع رأي أبي الفتوح صحيح حقًّا ، وأن والفارسي " **غير مصيب** "، ونقد الصفار بعض النحويين الذين يعربون " العلمَ اليقينَ " بدل من مفعولين ؛ لأنَّهما أصلهما مبتدأ وخبر هما المقصود بالمعلوم ، فأبدلهما بالعلم اليقين، وكأنه قال المعلوم المتيقن ، وهذا عند الصفار (**هو قولٌ فاسدٌ**) ، لأنَّه البدل عنده في التكرار العامل ، ولا تقول : أعلمتَ المعلوم المتيقن ،لأنَّه لا يجوز الاقتصار فيها ، العلم وأعلام عند الصفار مصدرين ليس أحدهما توكيدًا للآخر[٧٤].

خامسا : **رفع المبتدأ النكرة الواقع بين الاستفهام والفعل بـ (كان) المضمرة** :

الأصل في المبتدأ أن يأتي معرفة ؛ لأنَّ المبتدأ هو المحكوم عليه ، وهو المسند إليه في الكلام ، فلا يمكن الحكم على مجهول ، والحكم على المجهول يعده النحاة لغوا، أمَّا الخبر فهو الفائدة المخبر

بها للفائدة ، وأصله أن يكون نكرة ، لأنَّ الفائدة المقصودة من الكلام ، لا تحقق إذا كان الخبر معرفًا ومعلومًا لدى المخاطب، فلا تكون الفائدة بالأخبار المعرفة [٧٥].

وفي اللغة العربية جاءتْ أمثلة كثيرة ، يكون فيها المبتدأ نكرة ، ويتحقق من خلالها الفائدة ، ولكن تلك النكرات أشبهت بالمعرفة من عدة وجوه ، وأطلق عليها النحويون مسوغات الابتداء بنكرة ، ويقصدون بذلك الأسباب التي تجيز الابتداء بنكرة[٧٦]، ولسنا في صددها هنا .

وذكر ابن سراج [٧٧] حالات المبتدأ والخبر من جهة التعريف والتنكير وجعلها أربعة أضرب :

الأوَّل : المبتدأ معرفة ، والخبر نكرة نحو : زيدٌ منطلقٌ ، وهذا هو أصل الكلام .

الثاني : المبتدأ معرفة ، والخبر معرفة ، نحو : زيدٌ أخوك .

الثالث : المبتدأ نكرة ، والخبر نكرة بشرط أن يكون فيه فائدة ومنه النفي نحو : ما أحدٌ في الدار أو الاستفهام نحو : هل أحدٌ في الدار .

الرابع : المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، وهذا يأتي في الضرورة الشعرية نحو : قول الشاعر حسان بن ثابت :

كأنَّ سلافةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماء[٧٨]

إذ جعل " عسلٌ " اسم كان وخبرها " مزاجها " .

وحديثنا هنا ينصب على المبتدأ النكرة والخبر المعرفة ، لوقوع النقد النحوي فيها، ويقول النحويون لا يجوز الابتداء بالنكرة ، لأنَّها فيها لبس في الكلام[٧٩] ، فقولك : كانَ إنسانٌ حليمًا ، أو كانَ رجلٌ منطلقًا ، كنت تلبس لأنَّ المبتدأ نكرة ، والنكرة تدلُّ على العموم ، إذ من الممكن أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا ، فكرهوا العرب أن يبدؤوا بالنكرة والأخبار عنها بالمعرفة ، لما يكون في ذلك من لبس[٨٠]، وإذا كان المبتدأ نكرة ، وجب تقريبه من المعرفة بالوصف أو التخصيص ، كي تحصل الفائدة في الكلام.

وذكر سيبويه ذلك إذ قال : ((**لو قلت رجل ذاهبٌ لم يحسن حتى تعرفه بشيء : فتقول : راكبٌ من بني فلان سائرٌ ... فأصل الابتداء للمعرفة**))[٨١].

وأجاز سيبويه أن توضع المعرفة خبرًا للنكرة في الشعر ، على ضعف من الكلام ، وأن الذي حملهم على ذلك أن " كان " بمنزلة " ضرب " ، وهو معلوم أن المبتدأ هو صاحب الصفة ومثل لذلك بقول الشاعر خداش :

فإنَّكَ لا تبالي بعدَ حولٍ أظبيٌ كانَ أمَّكَ أمْ حمارُ[٨٢] إذ جعل " أمَّكَ " خبر

وهو معرفة لـ " ظبي " وهو نكرة ، وهو من ضرورة الشعر، **وقد أشكل كثير** من النحاة ومنهم الصفار في شرح الكتاب بقوله : " **وهذا يرد علينا إشكال** " ، إذ إن " كان " فيها ضمير وهو اسمها ، وهذا من باب الأخبار عن المعرفة بالمعرفة ، وقد جعل سيبويه ضمير النكرة معرفة ومثل له بقولك : " كلُّ شاةٍ وسخلتُها بدرهم " ، فكيف جعله نكرة في إعرابه للبيت ، **وهذا النقد النحوي موجه لسيبويه**، وذهب بعض الناس إلى أن سيبويه قد حمل ذلك على الاشتغال ، أي أنّ " ظبي " هو فاعل وليست مبتدأ ، وكأنه قال: أكانَ ظبيٌ أمَّكَ كان هو أمَّكَ ، لأنَّ الهمزة تطلب بالفعل فكان الرفع بالفاعلية أولى من الرفع على الابتداء[٨٣]،

وهذا ما قصده سيبويه من الرفع على الفاعلية **بفعل مضمر** أولى من الابتداء وهو صحيح عند الصفار ، **لكنه في هذا الموضع خلفٌ** ، لتكلف الإضمار وحصل الإخبار بالمعرفة عن النكرة الذي لا يجوز ، وكان الأليق ألا يضمر ، ويكون الأخبار عن المعرفة بالمعرفة لأن ضمير النكرة عنده معرفة فلا يكون ذلك من الضرورة بشيء[٨٤]، وقد رد ابن يعيش هذا رأي سيبويه بإضمار فعل بعد همزة الاستفهام ، أنَّه وأن كان خبره فعلا ، فيكون مرفوعًا بالابتداء ، ولا يحسن ارتفاعه بفعل مضمر إلا مع هل[٨٥].

ولقد ورد نقدٌ آخر في هذه المسألة ، وهو قول ابن طراوة (٥٢٨ هـ) والذي ذكره الصفار البطليوسي في شرحه للكتاب إذ قال ((**إضمار الفعل هنا لا يجوز ، لان المتكلم لم يسأل عن الفعل ،**

بل سأل عن الاسم ، وكأنه قال أ أمُّك ظبي أم حمارٌ ، وهذا خطأ ، لأن حرف الاستفهام يختار معه النصب أكان الطلب للفعل أم للاسم))[٨٦] ، وحجته في ذلك ، هو البيت الذي استشهد به سيبويه[٨٧]على ذلك وهو قول جرير :

أثعلبةَ الفوارسَ أم رياحا عدلتَ بهمْ طُهيةَ و الخِشَابا[٨٨] الشاهد في هذا البيت هو قوله : " أثعلبة الفوارس " حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده، وهو " عدلت بهم " ، وليس المحذوف من لفظ الفعل المذكور، بل هو من معناه، والتقدير: " أأهنتَ ثعلبة "، أو " أظلمتَ ثعلبة "، أو نحو ذلك. وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه، وذهب ابن الطراوة إلى أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع[٨٩] .

الخاتمة :

بعد أن وصلت خاتمة هذا البحث فقد توصلت إلى أهم النتائج ، أهمها ما يأتي

١- إنَّ النقد النحوي الذي وقع في شروح كتاب سيبويه المطبوعة ، قدْ وقع بين النحويين أنفسهم، فالشراح هم نحويون وأصحاب مؤلفات وآراء نحوية ، وجاء نقدهم في مسائل متعددة في اللغة، ولكن الباحث اختار المسائل التي تخص الظواهر النحوية فقط .

٢-كشفَ هذا البحثُ عن النقد النحوي بأنَّه يهتم بكل ما يتعلق بالحدود والنحوية ومسائلها ، والكشف عَنْ مَوَاضِعِ الجودة ،والكمال، وِالرَّدَاءَةِ فِيْهَا، وإظهار مفاسدها، مستندين في ذلك الى الأدلة النقلية والعقلية ، للوصول إلى الحكم عليها بالقبول أو الرفض .

٣- على الرغم من اتساع رقعة الشراح المكانية والزمانية إلا أنَّهم قد اشتركوا في أغلب القضايا النحوية والتي دار نقدهم فيها، وأنَّ نقدهم وقع في المسائل الفرعية في النحو ، من دون الأصول والقواعد الأساسية .

٤- لقد اشترك الشراح الذين خصهم الباحث في استخدامهم التعبيرات، و المصطلحات النقدية والتي تكاد تكون متشابهة لديهم جميعا .

٥- لم يستعمل الشراح طريقة واحدة في نقدهم لآراء من سبقهم ، ولكن تعددت هذه الطرائق ، وتنوعتْ مناهجهم بحسب طبيعة المسألة الَّتِي وقع فيها النقد ، فقد يقدمون المسألة والخلاف الذي وقع فيها ، ويقومون بذكر الآراء ومناقشتها بعلمية عالية ، ولا يتعصبون لمذهب ما ، وينقدون النحويين نقدا مباشرا ، ويرجحون الرأي الصحيح في المسألة .

٦- استشهدوا بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي الفصيح في دحج أدلتهم وحججهم في أثناء تعرضهم للقضايا النحوية المنقودة ، ولمْ يطلقوا أحكامهم النحوية بشكل عشوائي وإنما كانوا يستخدمون المعايير العقلية كالقياس والسماع والأصل و الأولى وغيرها من المعايير المستخدمة في ذلك الشأن .

٧- يتبين من طريقة عرض شرح المسائل النقدية من قبل الشراح ، إنَّهم كانوا يقومون بشرح الكتاب على أسماع الطلبة ، وهذا واضحٌ من طريقة طرح الشارح للأسئلة ثمَّ يجيب عليها في الوقت نفسه .

٨-إنَّ أكثر النحويين الذين طالهم النقد في هذه الشروح هم أبو زكريا الفراء وأبو الحسن الأخفش وأبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد ، وأغلب القضايا النحوية أنتهى بها الحكم إلى الانتصار لسيبويه على مخالفيه.

٩- لقد تبين أنَّ الشراح في نقدهم للقضايا النحوية تارةً كانوا ناقلي لبعض هذه الآراء والنقود ممن سبقهم ، ولاسيما المبرد، والمازني والأخفش، والفراء ، وتارة أخرى يكونون هم ناقدين للآراء النحوية التي تقدم بها من سبقهم .

الهوامش:

(١) يُنظر : كتاب سيبويه : ٢ / ١٨٢ ، والمقتضب : ٤ / ٢٠٢ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ٣ / ٢٠٩ ، والمشابهة في النحو العربي : ٦٠

(٢) يُنظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٧٦ ، وشذور الذهب : ١٤٨ الأشباه والنظائر : ١ / ٢٤٤ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب : ٢١٧٩ .

(٣) يُنظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٣ .

(٤) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب :٢٢٨

(5) أسرار العربية : ٢٢٧ ، وارتشاف الضرب من كلام العرب : ٢١٧٩ .

(٦) يُنظر : الأشباه والنظائر : ٢ / ٥٦٣ .

(٧) يُنظر : الخصائص لابن جني: ١٨٦ ، الرد على النحاة : ٨٨ ، والأصول في النحو : ١ : ٣٣٣ ،واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٢٨ ، وحاشية الصبان على شرح ابن عقيل : ٣ : ١٩٧ ، و النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٠٣

(٨) يُنظر: المقتضب، : ٣: ٩٣، والصاحبي في فقه اللغة: ١٧٩، ودلائل الإعجاز : ٤٠٦. والبحث النحوي عند الأصوليين : ٢٥٨.

(٩) يُنظر : المقتصد في شرح الايضاح : ٢ / ٧٥٣ و ٧٥٤ ، و المرتجل في شرح الجمل : ١٩١ .

(١٠) يُنظر : كتاب سيبويه : ١ / ٣٠٣ .

(١١) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : ٢ / ٦٠١ .

(١٢) يُنظر : المقتصد في شرح الايضاح : ٢ / ٧٥٣ .

(١٣) الأصول في النحو : ١ / ٣٣٣ .

(١٤) يُنظر : المقتصد في شرح الايضاح : ٢ / ٧٥٣ .

(١٥) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : ٢ / ٦٠٢ .

(١٦) يُنظر : المصدر نفسه : ٢ / ٦٠٢ و ٦٠٣ .

(١٧) يُنظر : كتاب سيبويه : ٢ / ١٨٢ المقتضب : ٤ / ٢٠٢، و الأصول في النحو : ١ / ٣٣٣ .

(١٨) كتاب سيبويه : ٥٤/٣ .

(١٩) يُنظر : تفسير الجلالين : ١٣١ .

(٢٠) كتاب سيبويه : ١/ ٢٥٨ ، ويُنظر: المسائل العضديات : ١٤٩_١٥٠ ، وشرح الشافية الكافية: ٤١٩/١ .

(٢١) يُنظر : المقتضب : ٧٢/٢ .

(٢٢) يُنظر : كتاب سيبويه : ١ /٢٦٣ .

(٢٣) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للرماني : ٥٥٩/٢ .

(٢٤) يُنظر : شرح شذور الذهب لابن هشام : ١٧٩ .

(٢٥) يُنظر : شرح التصريح على التوضيح : ٤٠٣/١ .

(٢٦) يُنظر : المقتضب : ١٧٢/٢ .

(٢٧) كتاب سيبويه : ١٣١/١ ، ، وشرح كتاب سيبويه السيرافي : ٨/٣ ، ويُنظر : النكت الأعلم : ٤٥٧/١ ، ومغني اللبيب : ٣٩٨/١

(٢٨) النكت الأعلم : ٤٥٧/١ .

(٢٩) لكن التقدير بفعل أقيس الوجهين عند الأخفش. يُنظر: معاني القران لأبي الحسن الأخفش : ٣٥٤/١.

(٣٠) يُنظر : شرح التصريح على التوضيح: ٧٠١/١.

(٣١) تفسير الرازي: ٥٣٠/١٥.

(٣٢) يُنظر : شرح كتاب سيبويه السيرافي: ٢/ ١٦١ ، ٣٢٣/٣.

(٣٣) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٠٤/٢

(٣٤) يُنظر : المصدر نفسه : ١٦١/٢ .

(٣٥) يُنظر : شرح التصريح على التوضيح: ٤٠٣/١ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٠٤/٢ .

(٣٦) شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك : ١٩٢/٢ .

(٣٧) الكتاب : ١ /٢٧٣ .

(٣٨) يُنظر : النحو الكافي : ٢٦/٤ _٢٧ .

(٣٩) يُنظر : همع الهوامع : ٢٣/٣ ، ومعاني النحو للسامرائي : ٩٢/٢ .

(٤٠) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب : ٥٦٣ ، وشرح المفصل لاب يعيش : ٢ /٣ ، وشرح الكافية : ٢٨٢/١ .

(٤١) القائل هو المفضل القرشي وهو من شواهد الكتاب : ٢٧٤/١ .

(٤٢) البيت لإبراهيمَ الفهري وذكره صاحب الخزانة : ٤٦٥/١ .

(٤٣) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٨٣/١ ، والأشباه والنظائر : ١ /٣٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٥/٢ .

(٤٤) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٧٠/٢ ، والنكت للأعلم : ٤٥٤/١ ، وهمع الهوامع : ٢٤/٣ .

(٤٥) للشاعر جرير، ديوانه : ٢٨٤ .

(٤٦) يُنظر : شرح كتاب سيبويه السيرافي: ٢/ ١٦١ ، ٣٢٣/٣.

(٤٧) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٠٤/٢

(٤٨) يُنظر : المصدر نفسه : ١٦١/٢ .

(٤٩) يُنظر : شرح التصريح على التوضيح: ٤٠٣/١ ، ويُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٠٤/٢ .

(٥٠) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢ / ١٦٩ .

([٥١]) يُنظر : المصدر نفسه : ١٧٠/٢ .

([٥٢]) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٦٩

([٥٣]) هو أبو العباس بن يحيى الملقب بثعلب ، المتوفي ٢٩١ هجرية ، صاحب كتاب: مجالس ثعلب .

([٥٤]) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٧٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩١/١ .

([٥٥]) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٩٣/١ .

([٥٦]) يُنظر : الأشباه والنظائر : ٢٦٢/١ .

([٥٧]). يُنظر : الفوائد والقواعد : ٢٨١_٢٨٢ .

([٥٨]) يجيز الأخفش النقل في أفعال العلم والظن قياسا . يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٤٧/١، والفوائد والقواعد ٢٨٣ ، والمقتصد : ١ /٦٢٩، والمفصل :٢٥٧ ، وشرح المفصل للزمخشري : ٦٦/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٩٩/٢ .

([٥٩]) الكتاب : ١ / ٤١ .

([٦٠]) يُنظر : المصدر نفسه : ٤١/١ .

([٦١]) يُنظر : المقتضب : ١٨٩/٣ .

([٦٢]) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٨٥/١ .

([٦٣]) التعليقة : ٧٣/١ .

([٦٤]) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للصفار : ٧٢٦ .

([٦٥]) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٨٥/١ .

([٦٦]) يُنظر : شرح المفصل للزمخشري: ٦٦/٧ .

([٦٧]) يُنظر: شرح التسهيل على ألفية ابن مالك : ٩٩/٢ .

([٦٨]) يُنظر : شرح المفصل للزمخشري : ٦٦/٧ .

([٦٩]) التعليقة : ١ / ٧٢ ، يُنظر : الأصول في النحو : ٢ / ٢٨٥ .

([٧٠]) يُنظر : الأصول في النحو : ٢ / ٢٨٥ .

([٧١]) يُنظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٧٣/١ ، وشرح كتاب سيبويه للصفار : ٧٢٧.

([٧٢]) أبو الفتوح بن عمر بن فاخر من أهل فاس ، وسكن أشبيلية وأقرأ فيها الفقه والأصول توفي (٦٣٦هـ) ، ذكره صاحب بغية الوعاة : ٢٤٤/٢ .

([٧٣]) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للصفار : ٧٢٨ .

([٧٤]) يُنظر : المصدر نفسه : ٧٢٨ .

([٧٥]) يُنظر: وشرح ابن يعيش على المفصل : ٨٥/١ ، و شرح الرضي على الكافية : ٨٨/١ .

(٧٦) يُنظر : مغني اللبيب لابن هشام : ٢ /٦٠٨ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢٠٩/١

(٧٧) يُنظر : الأصول في النحو : ٦٦/١ _ ٦٧ .

(٧٨) ديوانه : ٩ .

(٧٩) يُنظر : شرح التصريح على التوضيح : ١١٩/١ .

(٨٠) يُنظر : كتاب سيبويه : ٤٨/١ .

(٨١) كتاب سيبويه : ٤٨/١ ، ويُنظر : شرح كتاب سيبويه للصفار : ٨٢٩ .

(٨٢) وهو خداش بن زهير بن ربيعة من شعراء الجاهلية ذكره صاحب طبقات الشعراء : ١٤٣.

(٨٣) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للصفار : ٧٣٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ١١٩.

(٨٤) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للصفار : ٧٣٢ .

(٨٥) يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٥/٧ .

(٨٦) شرح كتاب سيبويه للصفار: ٧٣٣ .

(٨٧) يُنظر : الكتاب : ١٠١/١ .

(٨٨) ديوانه : ٨١٤ .

(٨٩) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٤١/٢، و شرح الأشموني : ٤٣٢/١ .

المصادر

أولًا: القران الكريم .

ثانيًا : الكتب المطبوعة :

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢. أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى ، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٩٩٥م .

٣. الأشباه والنظائر في النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : غازي مختار طليمات (د . ط).

٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، المكتبة العصريّة ، القاهرة – مصر، ٢٠٠٧ م .

٦. البحث النحوي عند الأصوليين ، د. مصطفى جمال الدين ، دار الهجرة ، إيران ، قم ، الطبعة الثانية ، للطباعة والنشر ، ١٤٠٥ هـ .

٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق : محمد مالك بركات ، مطبعة دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٩٧٦ ، (د .ط)

٨. التعريفات ، الشريف ابن الحسن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ) ،تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية /١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ لبنان .

٩. التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، ت : د . عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الأولى _ ١٩٩٠ م.

١٠. تفسير الجلالين ، جلال الدين المحلي وجلال الدين عبدالرحمن ، ت . هشام محمد سعيد برغش ، طبع عام ٢٠١٥ م ، دار الوطن للنشر ، السعودية .

١١. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، الأمام محمد الرازي (ت٦٠٤هـ) ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للتوزيع والنشر ، ١٩٨١ .

١٢. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية ، دار الفكر للطباعة ، مكتبة لسان العرب .

١٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ،المكتبة التوفيقية ، ط١

١٤. حاشية يس على شرح قطر الندى، العلامة يس الحمصي ، ت: كريم الكمولي ، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي ، بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى _ ٢٠١٦م.

١٥. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، ت : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، د. سمير معلوف ، معهد المخطوطات العربية – القاهرة ، ١٩٩٣م .

١٦. دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمد عبدالمنعم الخفاجي ، دار الجبل ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ .

١٧. الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق :د . شوقي ضيف ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، مطبعة الجنة ، ١٣٦٦ هـ _ ١٩٤٧ .

١٨. شرح الأشمُوني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

١٩. شرح التسهيل ، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : د . عبدالرحمن السيد و د. محمد بديوي المختون ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .

٢٠. شرح التسهيل ،ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. فواز الشعار، دار الكتب العلمية ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٨ .

٢١. شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ) على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محل باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٢. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) ، مكتبة الأثار الجعفرية ، المؤسس الشيخ . عبدالكريم التبريزي، ١٩٩٣م.

٢٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) ،تحقيق : محمد أبو فضل عاشور ،دار الإحياء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ،٢٠٠١ م _ ١٤٢٢ هـ .

٢٤. شرح المفصّل ، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

٢٥. شرح شواهد المغني ، السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي .

٢٦. شرح كتاب سيبويه ، علي ابن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق ودراسة : محمد أبراهيم يوسف شيبة ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، كلية التربية.

٢٧. شرح كتاب سيبويه ، الفقيه الأمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي (ت٦٣٠هـ) ، تحقيق : معيض بن مساعد العوفي ، دار المآثر / المدينة النبوية .

٢٨. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٢٩. القواعد والفوائد ، عمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق : د. عبد الوهاب الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

٣٠. كتاب سيبويه ،أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر الملقيب سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي _ القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨.

٣١. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العُكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٣٢. اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ،دار الثقافة ، الدار البيضاء _المغرب ، طبعة/ ١٩٩٤ .

٣٣. المشابهة في النحو العربي ، د . نعمان عنبر الإبراهيمي ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٢١ .

٣٤. مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد علي حمد الله و د . مازن المبارك ، دار الفكر .

٣٥. المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٣٦. المقتضب ، أبو العباس للمبرد (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ، ١٩٩٤ .